تقسيم الكلم بين سيبويه وعلماء المنطق

د. جمال الدين متوكل منصور

الأستاذ المساعد بكلية التربية جامعة وادي النيل

المستخلص:

بمنهج المقارنة توصل البحث إلى أن تقسيم الكلم الثلاثي يختلف بين سيبويه والمناطقة. وذلك أن المنطقيين يبحثون في الموجودات ويهتمون بالحدود الجامعة المانعة، بينما يقوم تقسيم النحويين (سيبويه ومعاصروه) على أسس عرفية وعلاقات محسوسة في اللفظ والمعنى، لأن اللغة ظاهرة اجتماعية تقوم على ما تعارف عليه الناس، وأهم نتائج هذه المقارنة تبين أن النحو العربي حتى عصر سيبويه قد سلم من تأثير المنطق اليوناني في أفكاره ومناهجه.

Abstract:

Through the comparative approach, the research found that the bases of tried divisions of the part of speech vary with grammarians and logicians, that is because logicians search into existing things, they also care for the limitations, contradictions and essence. Meanwhile, the division of the grammarians is based on symbolic, cognitive and sense relationships, upon which language, which is a social phenomenon which recognize convention, is based.

قال في القاموس: " والْكَلْم الجُرح الجمع كُلوم وكِلام، وكَلَمَه يَكْلِمُه وكَلَّمَهُ جَرَحَه فهو مكلوم وكليم" [1] هذا هو أصل المعني في اللغة؛ أما في الاصطلاح

1 الفيروزابادي د.ت.ط. (كلم)

فإن "الكَلِم جنس الكلمة مثل تَمْر وتمرة" [1] فالكلم اسم جنس جمعي، وقد مثل له ابن الحاجب بتمر، لان اسم الجنس الجمعي هو ما يدل على أكثر من اثنين، ويفرق بينه وبين واحده بالتاء غالباً مثل: تمر وتمرة، وبقر وبقرة، وكَلِم وكَلِمة. وقولنا في الغالب احتراز؛ لأن التاء في بعض الحالات تكون في الجمع، نحو: كمء؛ وكَمْأة للجمع، وفي أحيان أخرى قد تقوم الياء المشددة مقام التاء في التفريق بين اسم الجنس الجمعي وواحدة، وذلك نحو: زَنْج وزنجي، ويهود ويهودي[2]، إن بعض الجموع تشبه اسم الجنس الجمعي من حيث وجود التاء في مفردها وخلو الجمع منها، وذلك مثل غرفة وغرف وقرية وقرى، ولكن الخلاف بين هذه الجموع واسم الجنس الجمعي يظهر من وجهين:

الوجه الأول: إن الجمع عادةً يكون على زنة معينة من صيغ الجموع وهي صيغ محصورة بالقياس القائم على استقراء لغة الضاد، غير أن بعض صور الجموع تشذ عن هذه الصيغ. أما الوجه الثاني: ففي جانب الاستعمال؛ وذلك أن مثل هذه الجموع من نحو: غرف وقرى، تؤنث في استعمال العرب، قال تعالى: "تلك القرى نقص عليك من أنبائها" [3]. وقال تعالى: "لهم غرف من فوقها غرف" [4]. وقد جرى تذكير اسم الجنس الجمعي في غالب استعمال العرب، ولذلك يعود عليه الضمير المذكر، كما في الاستعمالات الآتية: أما اسم الجنس الجمعي فقد جرى تذكيره في غالب استعمال العرب، ولذلك يعود عليه الضمير المذكر، كما في الاستعمالات الآتية: "إن البقر

1 ابن الحاجب 1982م2/1

2 الصبان د. ت. ط 25/1 - 26

3 الأعراف؛ الآية 101

4 سورة الزمر؛ الآية 20

تشابه علينا" [1] وقوله تعالى: "إليه يصعد الكلم الطيب" [2] وقوله تعالى: "يحرفون الكلم عن مواضعه" [3]. هذا هو الغالب، تذكير اسم الجنس وتأنيث الجموع من نحو قرى وغرف؛ غير أن النحاة يقولون أن كل جمع لمذكر يجوز فيه التأنيث إذا قصد منه الجماعة، ويجوزون تذكيره إن كان مفرده مذكراً، ولا بد أن يفرق المرء بين اسم الجنس الجمعي واسم الجنس الإفرادي، أما اسم الجنس الإفرادي فأمثلته نحو: ماء وعسل وذهب، وهو ما يدل على الكثير والقليل بهذا اللفظ الواحد، بينما اسم الجنس الجمعي هو ما يدل على أكثر من اثنين، وله مفرد يميز عنه بالتاء وغيرها، كما مر. ولا بد من الإشارة هنا إلى اسم الجمع نحو: رهط وطائفة ونساء وقوم، وهو اسم يطلق على جماعة ولا يكون له واحد أو مفرد من لفظه، كما نرى في هذه الأسماء؛ فاسم الجمع يدل على أفراده دلالة شاملة هي دلالة الكل على الأجزاء، أما الجمع فيدل على أعضائه دلالة تكرار بالعطف، مثل: كتب، فإنها تدل على كتاب وكتاب.... إلخ.

أما الكلمة فهي مفرد الكلم، وتطلق في الاصطلاح على اللفظ المفرد؛ فهي عند ابن هشام الأنصاري تطلق في الاصطلاح على القول المفرد، والمراد بالقول: اللفظ الدال على معنى كرجل وفرس، والمراد باللفظ: الصوت المشتمل على بعض الحروف، سواء دلت على معنى كزيد، أم لم يدل كديز ـ مقلوب زيد ـ [4] وعلى ذلك، فأقول يطلق على المفرد كما أطلقه ابن هشام على الكلمة، وقد يطلق أيضاً على المركب من الأسماء. والقول يختص بالمستعمل من الكلام دون اللفظ الذي يشمل المستعمل

1 سورة البقرة الآية 70

2 سورة فاطر الآية 10

3 سورة المائدة الآية 13

4 ابن هشام 1984 م11

والمهمل، كما يرى ابن هشام[1]، ولما كان إطلاقهم الكلم على جنس الكلام، فالكلم إذن ما تألف من ثلاث كلمات فأكثر، أفاد أم لم يفد، ولكنهم لا يطلقون لفظ الكلام إلا على ما أفاد فائدة يحسن السكوت عليها؛ وأقل ما يتألف منه كلمتان، فعل وفاعل، نحو: جاء الرجل، أو مبتدأ وخبر، نحو: المدينة كبيرة، وأحياناً يحذف عنصر من عنصري الكلام، وهذا ما يسمى بالجملة ذات الطرف الواحد، ومن ذلك قوله تعالى: "يسألونك ماذا ينفقون قل العفو" [2]. فكلمة العفو وحدها جملة تعطي معنى مع المحذوف، وهذا يفهم من سياق الحديث. وإذا كانت الكلمة تطلق على اللفظ الدال المفرد، فقد تطلق أحياناً على سبيل المجاز على الكلام فتطلق على الجملة المفيدة الكاملة، من ذلك قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾ إشارة إلى قوله تعالى: ﴿لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ صَٰلِحٗا فِيمَا تَرَكۡتُ﴾ [3]. استخدم النحاة منذ سيبويه في باب التقسيم كلمة الكلم، فقالوا باب تقسيم الكلم، ولم يقولوا باب تقسيم الكلام، لأن كلمة الكلم أفصح منها، لأن الكلم اسم ذات الشيء المراد تقسيمه. قال سيبويه: "فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل" [4]. ولم يقدم سيبويه تعريفات أو حدود لهذه الأقسام على نحو ما يفعل المناطقة والمتأخرون من النحاة، وإنما اكتفى بالتمثيل؛ فقد قال في حديثه عن الاسم: "فالاسم رجل وفرس وحائط" [5] وذهب في ـ ذات الموضع ـ على أن أمثلة الفعل أخذت من لفظ أحداث الأسماء (أي المصادر) وقسمها إلى ثلاثة أقسام: التي بنيت لما مضى (أي الفعل الماضي)؛ نحو: ذهب وسمع. التي جعلت لما يكون ولم يقع في الأمر(فعل الأمر)؛ نحو: أذهب واقتل. التي جعلت لما

1 ابن هشام 1984م12

2 سورة البقرة: الآية 219

3 سورة المؤمنين: الآيتان 99- 100

4 سيبويه 1988م12/1

5 سيبويه 1988م12/1

هو كائن لم ينقطع (الفعل المضارع)؛ نحو: يقتل ويضرب في الإخبار[1] كذلك لم يقدم سيبويه تعريفاً للحرف واكتفى أيضاً بالتمثيل له، قال: "وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل، فنحو: ثم وسوف وواو القسم ولام الإضافة ونحوها" [2] إن أول ما يلاحظه المرء هنا أن سيبويه لم يُعْنَ مطلقا بفكرة الحد كما هي عند أهل المنطق، ولم يكن همه - كما يبدو - تقديم تعريف جامع مانع لكل قسم من هذه الأقسام على نحو ما فعله خَلَفه من النحاة الذين ساروا على طريقة المناطقة، فهو لم يخض في شيء من ذلك مطلقاً، مكتفياً بالتمثيل لكل قسم" وهذا هو التعريف الاسمي على ما قال به أصحاب المذهب الوضعي حديثاً[3]. هذا، وقد حاول بعض النحاة، ممن عاصروا سيبويه، وضع تعريفات أو حدود لأقسام الكلم في سبيل التقريب على المتعلمين، وليس على سبيل التحقيق المنطقي الشكلي، ومن هؤلاء الكسائي الذي قال إن "الاسم ما وصف[4] وقال الفراء: "الاسم ما أحتمل التنوين أو الإضافة أو الألف واللام[5] وقال الأخفش: " إذا وجدت شيئاً يحسن له الفعل والصفة نحو: قام زيد وزيد قائم، ثم وجدته يثنى ويجمع نحو قولك: الزيدان والزيدون، ثم وجدته يمتنع من التصريف، فاعلم أنه اسم[6]. إن هذه التعريفات جميعها لا تشبه تعريفات المناطقة وحدودهم الجامعة المانعة، يبدو أن هؤلاء النحاة الرواد حاولوا فقط ذكر علامات تميز الاسم عن غيره، مثل: الصلاحية للوصف، ودخول الجمع والتثنية عليه، والمنع من التصريف كالفعل، والجر بالحروف وبالإضافة، والنداء؛ والدليل على ذلك أن من الأسماء ما لا يصلح لكل هذه العلامات مثل: أين وكيف[7].

---

1 سيبويه 1988م1/12

2 سيبويه 1988م1/12

3 الأسعد 1983م111

4 ابن فارس د.ت.ط 90

5 ابن فارس د. ت. ط 90

6 ابن فارس د. ت. ط 90

7 ابن فارس د. ت. ط 90

ثم كان من بعد هؤلاء الرواد من لاحظ تغلغل أثر المناطقة في النحو، وكرهه ونبه له، وهو أبو القاسم الزجاجي[1]، الذي حاول أن يضع حداً للاسم، فقال إن الاسم: "ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقعاً في حيز الفاعل والمفعول[2] أي هو تعريف باعتبار الوظيفة. ومن المهم هنا أن نذكر أن الزجاجي وصف حده هذا بأنه داخل في مقاييس النحو وأوضاعه، وانه لا يخرج عنه البتة، ولا يدخل فيه ما ليس باسم، وقد قارن حده هذا بما فعله المنطقيون وبعض أهل النحو ممن حدوه حداً خارجاً على أوضاع النحو، وأورد قولهم في تعريف الاسم من أنه "صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان[3] وقد علق الزجاجي على هذا الحد بأنه ليس" من ألفاظ النحويين، ولا أوضاعهم، وإنما هو من كلام المنطقيين ومذهبهم، لأن غرضهم غير غرضنا، ومغزاهم غير مغزانا، وهو على أوضاع النحويين غير صحيح، لأنه يلزم أن كثيراً من الحروف أسماء، لأن من الحروف ما يدل على معنى دلالة غير مقترن بزمان، نحو عن ولكن، وما أشبه ذلك[4].

اكتفى سيبويه إذن بالتمثيل لأقسام الكلم، وعندما نقارن ما فعله سيبويه بحدود المناطقة التي حددوها لأجزاء الكلم نجد فرقاً كبيراً، وذلك أن المناطقة يهتمون غاية الاهتمام بالحدود والتعريفات، فعلى سبيل المثال أورد الفارابي تعريف أرسطو للاسم، وهو تعريف يختلف تمام الاختلاف عما فعله سيبويه، ويختلف عن تعريفات النحاة الأوائل؛ فأرسطو يقول عن الاسم: "هو لفظة دالة بتواطؤ مجرد عن

1 (ت 337)هـ
2 الزجاجي 1986م48
3 الزجاجي 1986م48
4 الزجاجي 1986م 48

الزمان، وليس واحد من أجزائها دال على انفراده[1] قوله: (بتواطؤ) بمعنى الاتفاق على دلالتها. وقد شرح أرسطو عبارته هذه بقوله: " فأما قولنا بتواطؤ فمن قبل أنه ليس من الأسماء اسم بالطبع إلا إذا صار دليلاً، فإن الأصوات التي لا تكتب بحدها فتدل مثل أصوات البهائم، إلا أنه ليس شيء منها اسما[2] وقد علق المحقق الدكتور عبد الرحمن بدوي على هذا التعريف موضحاً له بقوله: "أي بالرغم من أن بعض الأصوات لا تكتب بحدها قد تدل على شيء فإنها ليست لأسماء[3] أرسطو 1948م 1/ 60 هامش المحقق. ولفظة التواطؤ هنا تذكرنا بلفظة الوضع عند علماء العربية المتقدمين؛ والمعني أن الناس تعارفوا على وضع الكلمة المعينة لتدل على معنى معين، أو أن هذه الكلمة وضعت في الأصل لتدل على هذا المعنى المعين، وهذا بالطبع أمر عرفي.

أما الفعل عند سيبويه، فتقابله الكلمة عند المناطقة، وقد عرف أرسطو الكلمة بقوله: "وأما الكلمة فهي ما يدل - مع ما تدل عليه - على زمان، وليس واحد من أجزائه يدل على انفراده، وهي أبداً دليل ما يقال على غيرها. ومعنى قولي أنه تدل مع ما تدل عليه على زمان هذا المعنى الذي أنا واصفه؛ أما قولنا صحة، فاسم؛ وأما قولنا صح، إذا عنينا الآن فكلمة، وذلك أن هذه اللفظة تدل مع ما تدل عليه على أن الصحة قد وجدت في الذي قيل فيه أنه صح في الزمان الحاضر. والكلمة دائماً دليل على ما يقال على غيره، كأنك قلت ما يقال على الموضوع أو ما يقال في الموضوع.. وعلى هذا المثال قولنا (صح) الذي يدل على زمان المضي، أو (يصح) الذي يدل به على

1 الفارابي 1971م 32

2 أرسطو 1948م 60/1

3 أرسطو 1948م 60/1 هامش المحقق

الزمان المستأنف ليس بكلمة لكنه تصريف من تصاريف الكلمة. والفرق بين هذين وبين الكلمة، أن الكلمة تدل على الزمان الحاضر، وهذان وما أشبههما تدل على الزمان الذي حولهما[1].

يفهم من كلام أرسطو أن الكلمة تطلق على الموجود؛ فهو يتحدث في الموجودات، ولذا وجب عنده أن يقترن المعنى والزمن فيهما. أما قوله: "وليس واحد من أجزائه يدل على انفراده". فهو أيضاً بحث في الموجودات، فالفلاسفة عادة يستقصون الأشياء، ويفرقون بين البسيط والمركب من الموجودات. أما قوله: "وهي أبداً دليل ما يقال على غيرها". فهذه قضية بلاغية، فالفعل دائماً يكون مسنداً إلى الفاعل. والمهم في كلام أرسطو أنه يعتبر الفعل الذي يدل على معنى في الزمن الحاضر فقط كلمة، دون سواه، أما الفعل الذي يدل به على الزمن المستأنف ليس بكلمة، لكنهما ـ عنده ـ تصريف من تصاريف الكلمة. وهذا فرق كبير بين تقسيم سيبويه للأفعال وتقسيم أرسطو هذا، وذلك أن مجال البحث عند كليهما مختلف، فسيبويه صنف الأفعال إلى ثلاثة: ما بني للماضي، والتي جعلت لما يكون ولم يقع في الأمر، والتي جعلت لما هو كائن ولم ينقطع. فهذه الثلاثة كلها أفعال، وبالتالي كلها كلمات ينصرف إليها مصطلح الكلمة. إن تصنيف سيبويه عبارة عن استقراء ووصف للغة وألفاظها وما تعارفت عليه العرب من دلالات قامت على هذه الرموز العرفية التي هي الكلمات. أما أرسطو فقد كان مجاله غير مجال وصف الألفاظ وتصنيفها على الأساس العرفي؛ إن مجال أرسطو هو البحث في الموجودات، أي ماله وجود فعلي في الزمان والمكان، لذلك اعتبر الاسم كلمة، وأن الفعل الدال على الزمن الحاضر دون سواه كلمة.

---

1 ارسطو 1948م 1/60- 61

أما الحرف فقد حده الإمام أبو حامد الغزالي بقوله: "وأما الحرف وهو الأداة فهو كل ما يدل على معنى لا يمكن أن يفهم منه بنفسه ما لم يقدر اقتران غيره به، مثل: من وعلى[1]. إن سيبويه والغزالي يتفقان على أن للحرف معنى، وقد ميز سيبويه هذا المعنى بالنظر إلى معنى الاسم والفعل، وربط الغزالي فهم معنى الحرف بارتباطه بغيره. إن مجال النحو يختلف عن مجال المنطق، وكلمة نحو في العربية معناها قريب من كلمة السلوك، فالنحو بحث في الألفاظ وعلاقتها العرفية، أما المنطق فشيء آخر يعنى بالموجودات والتصورات والتصديقات. وليس من الغريب أن توجد هذه القسمة الثلاثية لأجزاء الكلم نحو العربية من ناحية، وتوجد أيضاً عند المناطقة من ناحية أخرى، فهذه الغرابة تزول إذا علمنا أن أسس هذا التقسيم مختلفة تمام الاختلاف. هذا وقد لاحظ بعض علماء المسلمين هذا الاختلاف وما جره من خلط، ففي القرن الثامن الهجري حاول ابن تيمية[2] التمييز بين تقسيم النحاة وتقسيم المناطقة. فقد قال بعد أن أورد اتفاق أهل الأرض في أن الكلام المفيد لا يكون إلا جملة تامة، كاسمين، أو أسم وفعل، قال: "هذا مما اعترف به المنطقيون، فقسموا الألفاظ إلى: اسم وكلمة وحرف يسمى أداة، وقالوا: المراد بالكلمة: ما يريده النحاة بلفظ الفعل، لكنهم مع هذا يناقضون ويجعلون ما هو اسم عند النحاة حرفاً في اصطلاحهم، فالضمائر ضمائر الرفع والنصب والجر المتصلة مثل: (رأيته) و(مر بي) - فإن هذه أسماء ويسميها النحاة "الأسماء المضمرة" والمنطقيون يقولون أنها في لغة اليونان من باب الحروف ويسمونها "الخوالف" كأنها خلف عن "الأسماء الظاهرة"[3]. لم يسلم قول ابن تيمية هذا في واقع الأمر من التخطيط، لا سيما أنه أتهم المناطقة بأنهم يناقضون، وذلك أن للنحاة مصطلحاتهم وأن للمناطقة مصطلحاتهم، فالأداة أو الحرف في مفهوم النحاة

1 الغزالي 1993م 53

2 ت 728هـ

3 ابن تيمية د. ت. ط. 34- 35

غيرها في مفهوم المناطقة، وقد يكون لتباين اللغتين العربية واليونانية دور في هذا الخلط. لكن من الواضح جداً أن هذا الخلط راجع لتباين مجالي البحث في عِلمْي النحو والمنطق. وإذا كان المنطقيون يقولون أن الأسماء المضمرة في لغة اليونان تسمي الخوالف كأنها خلف عن الأسماء الظاهرة، فإن هذا المصطلح ينصرف في اللغة العربية إلى شيء مخالف تماماً، وبعيد عن هذا المعنى؛ فالمعلوم أن الخوالف في اللغة العربية يراد بها أسماء الأفعال نحو: صه، وأف، ونزال، وتراك، وهيهات.. الخ. وهذا الاصطلاح، "الخوالف"، ليس شائعاً بينهم، فأسماء الأفعال من باب الاسم، أما كلمة خالفة فلم يطلقها على اسم الفعل إلا ابن صابر ثم التقطها الدكتور تمام حسان فجعلها اسماً لكل اسم فعل. ونحن نجد عند سيبويه وابن جني مصطلح أسماء الأفعال لهذا الصنف من الكلمات[1]. وقد اختلف نحاة البصرة ونحاة الكوفة في نوع هذه الألفاظ، فقال البصريون أنها أسماء، بينما ذهب نحاة الكوفة إلى اعتبارها أفعالاً حقيقية[2]. وسبب الخلاف أن هذه الألفاظ تجري مجرى الأفعال في الاستعمال ولكنها تخالف الأفعال في عدم التصرف وعدم قبول العلامات التي توجد في الأفعال. وقد حاول ابن جني التدليل على اسمية هذه الألفاظ بأنها تقبل علامات الأسماء كالتنوين والإضافة والجمع[3]. ومهما يكن من أمر هذا التدليل، فإنه قد وجد الخلط عند بعض المتأخرين بين مصطلح "أسماء الأفعال" كما يفهمه سيبويه وابن جني، ومصطلح "الخوالف" كما هو عند المناطقة. ووجه الخلاف بين المصطلحين، أن مصطلح الخوالف عند المناطقة ينصرف إلى شيء آخر غير مفهوم أسماء الأفعال؛ يقول الفارابي: " فالخوالف نعني بها كل حروف المعجم أو كل لفظ قام مقام الاسم متى ما لم يصرح بالاسم، وذلك مثل حروف الهاء من قولنا: ضربه، والياء من قولنا: ثوبي، والتاء من

1 ابن جني د. ت. ط 44/3

2 الأشموني د. ت. ط 195/3

3 ابن جني د. ت. ط 44/3- 45

قولنا: ضربت وضربت، وأشباه ذلك من حروف المعجم التي تخلف الاسم وتقوم مقامه، مثل قولنا: أنا وأنت وهذا وذلك، وما أشبه ذلك وكلها تسمى الخوالف" [1]. إن الفارابي هنا يضع لمصطلح الخوالف مفهوماً مغايراً ومبايناً لمفهوم أسماء الأفعال، فالخوالف عنده هي حروف المعجم أو ما يقوم منها مقام الاسم كالضمائر وأسماء الإشارة. وهذا يبين أن مصطلح أسماء الأفعال عند النحاة شيء، ومصطلح الخوالف عند المناطقة شيء أخر تماماً؛ فللنحاة مصطلحهم وللمناطقة مصطلحهم. وقد خلط بعض متأخري النحاة في هذه القسمة، كما يري بعض الباحثين، لأنهم كانوا قد تأثروا بفلسفة الإغريق في بحث الموجودات ولم يهتموا بخصائص اللغة العربية نفسها ليتخذوا من هذه الخصائص أداة للتقسيم. إن الفلسفة الإغريقية ـ لا سيما عند أفلاطون - تقسم الموجودات إلى ذوات وأحداث، فالذوات هي الأمور المادية والمعنوية، ومثال الأمور المادية: الحجر والكرسي؛ ومثال الأمور المعنوية: الصبر والحكمة. أما الأحداث فهي الأفعال التي تقع في زمن خاص؛ ومثالها: الضرب والكلام، والتي لابد أن تكون لها أزمان خاصة تشير إليها الكلمات، نحو: ضرب ويتكلم. وقد اعتبر أفلاطون الاسم والفعل الذي يدله على الحال في هذه القسمة، ولم يعتبر الماضي والمستقبل لأنهما لا يدلان على موجود، بل هما مجرد تغيرات تنال الفعل الذي يدل على الحال، وهذا عين ما فعله أرسطو، وقد أشار أفلاطون إلى القسم الثالث من أقسام الكلم وهو عنده الأداة، أي الحرف واسماه العلاقة، وهو يدل على العلاقة بين الذات والحدث والعلاقة عنده مجرد اعتبار ذهني[2]. إن ما نقد به النحو العربي من تأثير بالفلسفة الإغريقية يجب أن ينصرف إلى متأخري النحاة، ولا ينال من سيبويه شيئاً، لأنه لم يخض أصلاً في شيء من ذلك. إن المنطق أمر اصطلاحي- كما رأينا عند ابن تيمية - لا يتوقف عليه أمر البحث والعلم، سواء كان هذا العلم نحواً أو فقهاً أو غير ذلك من العلوم. وقد

1 الفارابي 1968م 44

2 ايوب 1957م 9- 10

كان المناطقة ومن تأثر بهم من علماء العرب، نحويين وغيرهم، يعتقدون أن المنطق آلة مهمة في معرفة صحيح الكلام من سقيمه، كما قال متى بن يونس في مناظرة له مع أبي سعيد السيرافي النحوي، جرت في مجالس الوزير أبي الفتح جعفر بن الفرات[1]، وكان رد السيرافي الشافي أن معرفة الكلام تثبت بالنظم والإعراب المعروفين وببديهة العقل، وأن المنطق وضعه رجل يوناني علي لغة قومه وتفكيرهم، وأنه ليس لغير اليونانيين أن يتخذوا منه حكماً على لغاتهم وطرائق تفكيرهم[2]. وقد نبه كثير من علماء المسلمين إلى اختلاف مجالي البحث، وعبروا عن رفضهم لتغلغل مصطلحات المنطق في النحو، ونقدوا ذلك؛ يقول السيوطي: " قال الإمام أبو محمد عبد الله السيد البطليوسي[3] في كتابه الموسوم بكتاب المسائل: وقع البحث بيني وبين رجل من أهل الأدب في مسائل نحوية، فجعل يكثر من ذكر المحمول والموضوع، والألفاظ المنطقية، فقلت له: صناعة النحو يستعمل فيها مجازات ومسامحات لا يستعملها أهل المنطق، وقد قال أهل الفلسفة: يجب حمل كل صناعة على القوانين المتعارف عليها بين أهلها، وكانوا يرون أن إدخال صناعة في أخرى إنما يكون لجهل المتكلم أو لقصد المغالطة والاستراحة بالانتقال من صناعة إلى أخرى عند ضيق الكلام عليهم[4].

إن أبرز مظاهر الاختلاف بين سيبويه وأهل المنطق هو أن سيبويه كان يستخدم منهج الاستقراء والوصف في دراسة اللغة العربية، بينما كان المناطقة يستخدمون قسمة عقلية شكلية أو صورية تعنى أول ما تعني بوضع القواعد والحدود الجامعة والمانعة التي تحيط بكل قسم، فتدخل فيه جميع ما يقع تحته من مفردات وتمنع ما عداها من الدخول فيه. وهذا الأمر دفع المناطقة إلى تتبع الفروق الشكلية

---

1 سنة 326هـ

2 التوحيدي 1953م 1/107- 109

3 ت251ه

4 السيوطي د. ت. ط. 200

الدقيقة بين أقسام الكلم ومسألة ارتباطها بالزمان والمكان (الوجود)، غير أن اللغة بطبيعتها لا ينبغي أن تخضع لهذا المنطق العقلاني الشكلي، لأنه منطق يعني أحياناً بالشكل لا بالمضمون، وليس من الصواب بمكان حصر اللغة وقسرها بهذا المنطق الجاف. إن قوانين المنطق ليست بالضرورة هي قوانين اللغة، فلكلٍ مجالٌ، كما أن لكل لغة خصائصها؛ وقد سلم كتاب سيبويه تماماً من تطبيق شكليات المنطق الصوري على اللغة العربية. إن القول بخطأ محاكمة اللغة إلى قوانين المنطق الصوري، لا يقصد به اللغة العربية وحدها، إنما هو أمر يشمل سائر اللغات؛ وفي هذا المجال يذهب العالم الفرنسي فندريس إلى أن الخلاف بين المنطق والنحو سببه أن الفصائل النحوية والفصائل المنطقية لا تلتقي إلا نادراً، لأن عدد الفصائل المنطقية لا يتفق مع عدد الفصائل النحوية، ويذهب إلى أن محاولة إدخال مسائل النحو في تصنيف منطقي يؤدي إلى توزيعاً تحكمياً، وأنه أحياناً يقود إلى التفريق بين مسائل نحوية ذات صيغة واحدة إلى فصيلين متميزين من فصائل المنطق، وفي ذلك إكراه للغة، وأحياناً تجمع في فصيلة نحوية مسائل لا يربط بينها شيء من المنطق وفي ذلك إكراه للعقل[1]، ويقصد بمصطلح الفصائل النحوية: "المعاني التي يعبر عنها بواسطة دوال النسبة، فالنوع، والعدد، والشخص والزمن والحالة الفعلية والغاية والآلة... الخ، كلها فصائل نحوية في اللغات" [2]. أما دال النسبة في تعريفه فهو: "في غالب الأحيان عنصر صوتي (صوت أو مقطع أو عدة مقاطع أحياناً) يشير إلى النسبة النحوية التي تربط الأفكار الموجودة في الجملة بعضها ببعض" [3]. ووفقاً لتعريف فندريس، نجد أن من دوال النسبة في لغتنا العربية الألف واللام للتعريف، وحركات الإعراب، حروف المعاني، مثل: (في)، التي تدل على المكان..الخ. ويرى فندريس استحالة إرجاع هذه الفصائل النحوية من عدد

1 فندريس 1950م 153
2 فندريس 1950م 125
3 فندريس 1950م 105

وجنس وزمن واشتقاق وتعريف وتنكير ومعان وظيفية وتوابع إلى نظام منطقي؛ أما في النحو فإن هذه الفصائل النحوية يفسر تقسيمها بعلل نحوية واضحة. وإنه، وإن كانت التغييرات الصرفية التي تنال الكلمات تعتمد على القياس ـ وهو أداة منطقية ـ إلا أن ذلك لا يعني أن القياس يجعل النظام النحوي يطابق المنطق تماماً[1].

يبدو إن تقسيم الكلم في اللغة العربية قد جاء نتيجة لاستقراء لغة الضاد، كما ذكر ابن فارس قديماً، ولم يكن ناتجاً من إتباع النحاة العرب لطرائق المناطقة اليونانيين، إن قضية التشابه في عدد أقسام الكلم لا تقتضي حتماً أن تأخذ إحدى الأمتين من الأخرى؛ وقديماً قال أحد علماء الفلسفة والمنطق من المسلمين ما يفيد أن التقسيم الثلاثي موجود عند سائر الأمم، وهذا العالم هو الفارابي، الذي قال في كتابه (إحصاء العلوم): "ما وقع في علم النحو من أشياء مشتركة لألفاظ الأمم كلها فإنما أخذه أهل النحو من حيث هو موجود في ذلك اللسان، الذي عمل النحو له، كقول النحويين من العرب إن أقسام الكلام في العربية اسم وفعل وحرف، وكقول النحويين اليونانيين أجزاء القول في اليونانية اسم وكلم وأداة[2]، ويذكر الفارابي من بعد ذلك أن هذه القسمة الثلاثية لا توجد في العربية وحدها أو في اليونانية وحدها، بل توجد في جميع اللغات، وأن نحاة العربية أخذوها على أنها في العربية كما أخذها نحاة اليونان على أنها لغتهم[3]؛ ومهما يكن من أمر صحة هذا المذهب من وجود هذه القسمة الثلاثية في سائر اللغات، فإن المناطقة ومن تأثر بهم من النحاة العرب قد آمنوا بذلك، وحشدوا له من الأدلة والبراهين العقلية الكثير.

---

1 فندريس 1950م 105

2 الفارابي 1968م 76

3 الفارابي 1968م 77

إن من ينظر في تعريفات المناطقة المسلمين يجد أنها تخالف ما ذهب إليه سيبويه، فعلى سبيل المثال، يعرف سيف الدين الآمدي[1] الاسم بقوله: "أما الاسم فعبارة عن ما مدلوله صالح لأن يكون أحد جزئي القضية الخبرية، ولا يلزمه نسبة زمان خارجة عنه، وذلك كزيد وعمرو ونحوه[2] وفي تعريف الكلمة؛ أي الفعل في مصطلح النحاة، يقول الآمدي: "وأما الكلمة فعبارة عن ما مدلوله صالح لأن يكون أحد جزئي القضية الخبرية، ويلزمه نسبة الحدث والزمان، كقام زيد وقعد، ونحوه" [3] ويعرف الحرف الذي هو الأداة عند المناطقة، بقوله: "أما الأداة فعبارة عن ما لا يكون صالحاً للمعنيين المذكورين، كمن وفي وعن وعلى ونحوه" [4]. إن الآمدي الذي يتحدث هنا حديث المناطقة، يتحدث في واقع الأمر عن قضية من قضايا البلاغة؛ فهو يتحدث عن قضية الإسناد، فذكر صلاحية الاسم للإسناد إليه، فالاسم يكون مسنداً ويكون مسنداً إليه، وذكر صلاحية الفعل للإسناد وعدم صلاحية الحرف لكل ذلك، وقد تناول سيبويه هذه القضية في باب المسند والمسند إليه؛ إذ يقول:".. وهما مما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بداً، فمن ذلك المبتدأ أو المبني عليه، وهو قول: عبد الله أخوك، وهذا عبد الله أخوك، ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلا بد للفعل من اسم، كما لم يكن للاسم الأول بداً من الآخر في الابتداء، ومما يكون بمنزلته قولك: كان عبد الله منطلقاً، وليس زيد منطلقاً، لأن هذا يحتاج على ما بعده

---

1 ت631هـ

2 الآمدي 1993م 70

3 الآمدي 1993م 70

4 الآمدي 1993م 70

كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده"[1]. إن الآمدي وسيبويه يتفقان على صلاحية الاسم للإسناد إليه، وصلاحية الفعل للإسناد؛ أما الحرف، فقد ذهب الآمدي على عدم صلاحيته لشيء من ذلك؛ ويفهم بجلاء أن هذا هو مفهوم سيبويه عنه، إلا أن سيبويه لم يكن يفكر بطريقة المناطقة الشكلية، فلم يذكر عن الحرف شيئاً، والآمدي بالطريقة المنطقية الشكلية التي تشبه تحصيل الحاصل، ذكر مكان الحرف من قضية الإسناد وبيان ذلك أن المناطقة عندما يضعون قاعدة عامة أو يجدون حداً، يقومون باختبار كل المفردات على هذا الحد ويعتبرونه حكماً جامعاً مانعاً، ولم يكن سيبويه يفكر بهذه الطريقة مطلقاً، والذي يهم هذا البحث هنا، أن تعريف الآمدى ومن قبله تعريف أرسطو نفسه، لا يشبهان ما ذهب إليه سيبويه، فقد كان المناطقة جميعاً يحاولون رسم صورة ذهنية للمفهوم المعين، مثل الاسم، الكلمة، الأداة، ويحاولون التمييز بين هذه المفاهيم بطريقة منطقية بحيث تنفصل هذه الأقسام تماماً وتتمايز صورها الذهنية تمام التمايز، وينصب مجهود المناطقة في رسم هذه الصورة الذهنية حتى تصبح هذه الأقسام متمايزة في فكر الإنسان في كل خصائصها وكل تفاصيلها، لكن هذا المجهود قد لا يتسق مع روح اللغة؛ والفلاسفة كما قال الدكتور تمام حسان:" يدخلون إلى الكلام في مشكلة المعنى من مدخل العلاقة بين الدوال والمدلولات[2]، أما أهل اللغة، فاهتمامهم ينصب لدراسة اللغة بمحاولة الكشف عن العلاقات المتعارف عليها بين المعاني والمباني، ولذلك ذهب الدكتور تمام حسان إلى أن طريقة الفلاسفة في علاج المعنى لا تفيد الدراسات اللغوية بطريقة مباشرة "لأن

1 سيبويه 1988م 23/1

2 تمام حسان 1979م 24

الفلاسفة يهتمون بالعلاقات الذهنية على حين يهتم اللغويون بالعلاقات العرفية التي تربط المبنى والمعنى، وإذا اهتم الفيلسوف بكنه العلاقة اهتم اللغوي بشكل العلاقة بين الرمز ومدلوله، ويهتم اللغوي فوق ذلك بنوع من المعاني ينسب إلي الأجزاء التحليلية يسمى المعنى الوظيفي[1]. إن طريق الفلاسفة في التعريفات والحدود تختلف عن طريقة علماء المسلمين من متكلمين وفقهاء ونحاة، فنحن نجد أن أرسطو، مثلا، يعرف الاسم أو يضع حده بأنه: "لفظة دالة بالتواطؤ مجردة عن الزمان وليس واحد من أجزائها دالاً على انفراده[2]. أن أرسطو هنا يتحدث عن الاسم كشيء موجود أولاً، تواضع عليه الناس ثانياً، مجرد عن الزمان ثالثاً، ثم ليس واحد من أجزائه دالاً على انفراده، أي أن الجزء منه لا يدل على معنى هو جزء من المعنى الكلي منفرداً. نحن هنا أمام تعريف واحد للاسم بأربع صفات، وهذا شيء لا نجده عند النحاة المتقدمين مطلقاً، فنحن لا نجد مثل هذا الحد عند سيبويه أو الكسائي أو المبرد أو الفراء أو الأخفش، والملاحظ أن من حاول من هؤلاء أن يضع حداً للاسم اكتفى بذكر صفة أو علامة واحدة، وقد فعلوا هذا في تعريفهم للاسم، وحاولوا أن تكون هذه العلامة أو الصفة مميزة للاسم وحده دون غيره من أجزاء الكلم الأخرى، وهذه العلامات أو الصفات جاء بها النحاة من استقرائهم للغة العربية. ويوافق النحاة في ذلك عامة مفكري الإسلام الذين لم يقبلوا طريقة أرسطو في الوصول إلى الحد، تلك الطريقة التي تقوم على الاستقراء والقسمة والبرهان والتركيب، وقد نقل الدكتور علي سامي النشار عن الزركشي في كتابه (البحر) قوله: "إن من شروط الحد عند الأصوليين ألا

---

1 تمام حسان 1979م 25

2 ارسطو1948م 60/1

يكون مركباً على خلاف وتفصيل فعند المنطقيين لابد في الحد من التركيب ومنعه المتكلمون"[1]. وينقل الدكتور النشار أيضاً عن ابن تميمة أن عامة نظار المسلمين" منعوا أن يذكر في الحد الصفات المشتركة بينه وبين غيره[2]. يهدف المناطقة من وراء حدودهم إلى الوصول إلى كنه الأشياء أو ماهيتها وجوهرها، وهو أمر لا نجده عند سيبويه الذي كان هدفه، عند تقسيمه لأجزاء الكلم، مجرد التمييز بين الأجزاء الثلاثة، ويجدر بالذكر هنا أن بعض المناطقة يعتبرون حدودهم قوانين مطلقة في كافة المجالات، دون اعتبار لخواص العلم المعني أو مادته، فإذا جاز أن يحكم المنطق الصوري لغة اليونان ـ على افتراض أنه يحكمها فعلاً ـ فليس بالضرورة أن تحاكم اللغة العربية لذات القوانين، لأن لكل لغة خصائصها المميزة، وذلك أن اللغة ـ أي لغة ـ عبارة عن نظام عرفي بين قوم من الأقوام تواضعوا عليه وحدهم، ومما يدل على أن المنطق اليوناني لا يحكم اللغة العربية، لاسيما في باب تقسيم الكلم، الاختلاف في تصنيف بعض الكلمات، فمثلاً (كان وأخواتها) تعتبر من الأفعال الناقصة في الأدب العربي، ولكن في القضايا المنطقية لها عمل الربط المحض لا الفعل[3]. يستنتج من هذا أن الغرض من الحد يختلف عند مفكري الإسلام عنه عند المناطقة، ففي الفكر العربي الإسلامي عامة يكون الغرض من الحد مجرد التمييز بين الأشياء، بينما الغرض منه عند أرسطو وغيره من المناطقة وصف حقيقة المحدود وحصر الذاتيات؛ فالحد عند علماء المسلمين هو مجرد وصف للمحدود بطريق تميزه بحيث لا يدخل فيه

1 النشار1966م 95

2 النشار 1966م 95

3 طباطبائي 1990م 24

ما ليس منه، ولا يخرج عنه ما هو منه[1]؛ بينما هو عند المناطقة (القول المفصل المعرف للذات بماهيته) [2]، ولقد أنكر علماء المسلمين الحد المركب - أي المركب من الماهية، أو الجنس والفصل، أو الهيولي والصورة - وقالوا بأن الجسم مركب من أجزاء لا تتجزأ، لأن الجزء عند مفكري المسلمين لا يكون من مسمى المفهوم، لأنهم يعقلون الجسم دون ذلك الجزء غير المحسوس، ولذلك رفضوا تركيب المناطقة للحد الذي يتكون من الهيولي والصورة أو الجنس والفصل، وقبل المسلمون التركيب بمعنى تعدد الألفاظ دون جعل الفصل علة للجنس[3]. من الواضح أن سيبويه رحمه الله لم يكن يعرف الفلسفة اليونانية بدلالة ما لمسناه من فارق جوهري في أساس التقسيم الثلاثي لأجزاء الكلم، ولعله توفي قبل أن يعرف العرب والمسلمون طريقة المناطقة في الحد وتغلغل علومهم بعد حركة الترجمة الواسعة التي كانت في عصر المأمون. ويكفي للتدليل على ذلك أن نعقد مقارنة بين سيبويه ومتأخري النحاة ممن يتفق الناس على تأثره بالمنطق.

تناول أبو القاسم الزجاجي[4] قسمة سيبويه الثلاثية لأجزاء الكلم بحجج وبراهين على طريقة أهل المنطق، واستنكر على النحاة قبولها دون برهان، لأن النحو يقوم على البرهان والقياس، وذهب يتناول الموجودات على طريقة المناطقة في قانون الثالث المرفوع؛ فبدأ بمقدمات بديهية فحواها إن الجسم إما ساكن أو متحرك ولا

---

1 النشار1966م 90

2 النشار1966م 96

3 النشار 1966م 96

4 ت337هـ

ثالث، ووجود الجسم في مكانين محال كما أن وجوده في لا مكان محال[1]، ولقد بين الزجاجي بعد هذه المقدمات: "إن المخاطب والمخاطب والمخبر عنه والمخبر به، أجسام وأعراض تتوب في العبارة عنها أسماؤها، أو ما يعتوره معنى يدخله تحت هذا القسم، من أمر أو نهي أو نداء أو نعت أو ما أشبه ذلك مما تختص به الأسماء، لأن الأمر والنهي إنما يقعان على الاسم النائب عن المسمى، فالخبر إذن هو غير المخبر والمخبر عنه، وهما داخلان تحت قسم الاسم، والخبر هو الفعل وما اشتق منه أو تضمن معناه..، ولابد من رباط بينهما وهو الحرف، ولن يوجد إلى معنى رابع سبيل فيكون للكلام قسم رابع، وهذا معنى قول سيبويه: الكلم اسم وفعل وحرف[2]. إن الزجاجي يشرح عبارة سيبويه بطريقة جديدة لم يعهدها سيبويه نفسه، فسيبويه لم يخض، كما سبق، في الحديث عن الموجودات كالمناطقة، ولم يتناول الأمر بهذه الكيفية، وإنما كان كلامه مجرد وصف واستقراء لأنواع الكلم في العربية، وبنفس طريقة المناطقة في التماس التناسب في الأشياء، حاول الزجاجي تعليل تسمية سيبويه لأقسام الكلم، فذهب أولاً على أن هذه الأقسام جميعها هي أفعال المتكلم لكنها مختلفة في المعنى وفي طريقة الإعراب، ليصل إلى أن أولى الأشياء باللفظة الدالة على المسمى أن يقال لها اسم، أما الفعل فقد سمي كذلك لأجل أن الفعلية اعتورته من جهتين: من المتكلم ومن الفاعل نفسه. وسمي القسم الثالث حرفاً لأنه حد ما بين هذين القسمين ورابط بينهما، فكأنه جعل لوصل القسمين الآخرين تماماً كالحروف التي تلي ما

1 الزجاجي 1986م 41 - 42

2 الزجاجي 1986م 42

يوصل بها[1]. هذا، ونحن نعلم أن سيبويه لم يتعمق مثل هذا التعمق الفلسفي المنطقي في طبيعة هذه الأقسام، ولم يلتمس الأسباب لتسمية هذه الأقسام، وإنما اختارها مما تعارف عليه العرب في لغتهم قبل المصطلحات العلمية؛ فدلالة الاسم عند العرب واضحة، كأسماء الأشخاص والأشياء، وكذلك المعنى اللغوي للفعل، ولا شك أن الزجاجي في كلامه إنما خضع لطريقة المناطقة في التفكير إذ ذهب هذا المذهب؛ على الرغم من أنه يحمل على المنطق في كثير من كلامه، فنراه ينتقد تعريف بعض النحويين للاسم، وهو قولهم: "الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان" [2]. وهو يرى أن مثل هذا الكلام ليس من ألفاظ النحاة ولا أوضاعهم بل هو من كلام أهل المنطق تعلق به بعض النحاة، وذهب إلى التعريف غير صحيح في علم النحو؛ لأننا نجد أن كثيراً من الحروف تطابق هذا التعريف، فهي تدل على معنى غير مقترن بزمان، مثل (إن) و(لكن) [3]. ويذهب الزجاجي إلى تعريف آخر اعتمد فيه على وظيفة الكلمة وهو التعريف الصحيح للاسم عنده، أي الذي يشمل الأسماء كلها ولا يدخل معها ما ليس منها، وهو أن الاسم: "ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقعاً في خبر الفاعل والمفعول به" [4].

قد يكون الزجاج[5] أقدم النحاة الذين حاولوا مراعاة المنطق الصوري في الحدود أو التعريفات، فقد عرف الاسم بقوله: "الاسم صوت مقطع مفهوم دال على

---

1 الزجاجي 1986م 43- 44

2 الزجاجي 1986م 48

3 الزجاجي 1986م 48

4 الزجاجي 1986م 48

5 ت311ه

معنى غير دال على زمان ولا مكان[1]. إن أثر المناطقة يبدو جلياً في تعريف الزجاج هذا، مثلما ظهر لنا هذا الأثر في التعريف الذي أورده الزجاجي ونسبه لبعض النحاة، فالزجاج يحاول أن يضع حداً جامعاً مانعاً فهو يتناول طبيعة الاسم أو جوهره، كما يقول المناطقة، فيحدد أولا أنه صوت، علي نحو ما يفعل المناطقة، ثم يأتي أولاً بالجوهر ثم الفصل والرسم؛ ومن الواضح أن هذه الطريقة لم توجد عند سيبويه مطلقاً. إن الخلاف بين سيبويه والمتأخرين يظهر جلياً عند المقارنة بينه وبين نحاة القرن الرابع الهجري، الذين تزايد تأثرهم بالمنطق، وقد صار هؤلاء النحاة يحاولون تجويد الحدود على ضوء الاعتبارات المطلوبة في التعريف المنطقي؛ وتعريف الزجاج هذا "وإن لم يتسم بالدقة لشموله الحرف" [2]؛ فإنه فتح الباب لمن جاء بعده لملاحظة هذه الاعتبارات.

أما أبوبكر بن السراج البغدادي[3] فقد حاول جعل هذا الحد أكثر دقة في المنطق، فقال: "الاسم ما دل على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخص وغير شخص، نحو رجل وفرس وحجر وبلد وعمر وبكر، وأما ما كان غير شخص فنحو الضرب والأكل والظن والعلم[4] فقوله "ما دل على معنى مفرد" حاول به إخراج الحرف؛ لأنه عند المناطقة لا يدل على معنى في ذاته، ومن ناحية أخرى، حاول به التفريق بين الاسم والفعل، فالاسم عنده يدل على معنى مفرد، بينما يدل الفعل على حدث وزمان في آن واحد، وقد فرق بين الفعل وبعض الأسماء التي تدل على زمان نحو اليوم والليلة والساعة، بقوله: "الفرق أن الفعل ليس زماناً فقط، كما أن اليوم زمان فقط؛ فاليوم

1 ابن فارس 1963م 92

2 أبو المكارم 1968م 75/1

3 ت 316هـ

4 ابن السراج 1985م1/ 36

معنى للزمان، ولم يوضع مع ذلك لمعنى آخر[1] لما تغلغل أثر المنطق في النحو، انصب جل اهتمام النحاة في الحدود والتعريفات على طريقة أهل المنطق، فنحن نجد الزمخشري مثلاً قبل أن يعرّف أجزاء الكلم' حدّ الكلمة نفسها بقوله: "الكلمة هي اللفظة الدالة بالوضع على معنى مفرد، وهي جنس تحته ثلاثة أنواع: الاسم والفعل والحرف[2]؛ قال ابن يعيش[3] معلقاً على قول الزمخشري هذا: "وهذه طريقة الحدود؛ أن يؤتى بالجنس القريب ثم يقرن به جميع الفصول؛ فالجنس يدل على جوهر المحدود دلالة عامة، والقريب منه أدل على حقيقة المحدود لأنه يتضمن ما فوقه من الذاتيات العامة، والفصل يدل على جوهر المحدود دلالة خاصة، فاللفظة جنس للكلمة، وذلك أنها تشمل المهمل والمستعمل، فالمهمل ما يمكن ائتلافه من الحروف ولم يضعه الواضع بازاء معنى نحو: صص وكق، ويسمى لفظاً لأنه جماعة حروف ملفوظة[4]، ومن تعريفات العلماء المتأخرين، تعريف الشريف الجرجاني[5] الذي يظهر فيه أثر المنطق جلياً؛ فقد قال: "الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وهو ينقسم إلى اسم عين، وهو الدال على معنى يقوم بذاته، كزيد وعمرو، وإلى اسم معنى وهو ما لا يقوم بذاته سواء كان معناه وجودياً كالعلم أو عدمياً كالجهل[6]، إن تقسيم الجرجاني الاسم إلى اسم عين واسم معنى، وتقسيمه اسم المعنى إلى وجودي

---

1 ابن السراج 1985م 1/36- 37

2 ابن يعيش د. ت. ط 1/18

3 ت643هـ

4 ابن يعيش د. ت. ط 1/18- 19

5 740- 816هـ

6 الجرجاني 1991م34

وعدمي، يتضح فيه أثر الفلسفة بجلاء، وكذلك شرح ابن يعيش لقول الزمخشري، الذي تظهر فيه مصطلحات الجوهر والفصل وذكر الألفاظ غير المستعملة، فنحن نرى ابن يعيش يخوض في بحث وجودي، ومثل هذا البحث لم يوجد عند متقدمي النحاة بهذه الطريقة مطلقاً، وقد اشتط النحاة في استخدام طرق المنطق وقواعده وأساليبه في محاولات تحديد هوية الأشياء أو جوهرها، حتى غدا النحو عندهم كالسفسطة؛ ومن ذلك ما نقله الدكتور محمد عيد عن ابن يعيش في شرحه للمفصل، من أن الزمخشري قدم الكلام عن الاسم المعرب قبل الكلام عن الإعراب، بسبب أن المعرب يقوم بنفسه من غير إعراب، بينما الإعراب لا يقوم بنفسه؛ وقد قال ابن يعيش ذلك مستدلاً بأن المعرب صار كالمحل للإعراب، والإعراب عرض له، وكما يلزم تقديم المحل على الحال، يلزم تقديم المعرب على الإعراب[1] وقد فند د. محمد عيد كلام ابن يعيش باعتبار أنه يقوم على مقدمات كاذبة، مثل أن المعرب يشتق من الإعراب، والمشتق قبل المشتق منه، وإن المعرب يقوم بنفسه، ووصف تعليلات ابن يعيش بالسفطسة، ووصف هذا النوع من التعليلات بأنه كثير في النحو، يقصد عند المتأخرين[2].

يُعد ابن هشام الأنصاري[3] أيضاً من النماذج التي توضح لنا اهتمام النحاة باقتفاء آثار المناطقة في الحدود؛ فنراه مثلاً يفرق بين المهمل والمستعمل من الكلام، وذلك قوله: "اللفظ جنس" بعيد لإطلاقه على المهمل والمستعمل[4] فهو كغيره يأتي بالجنس

1 محمد عيد 1973م 132

2 محمد عيد 1973م 132

3 ت 661 هـ

4 ابن هشام 1984م 11

أولاً لدلالته على الجوهر، ثم ينزل إلى الفصل، وهكذا.. ويفعل مثل ما فعل ابن يعيش عندما أخرج ما يدل بالطبع لا بالوضع، كقول النائم: آخ، ومثله لفظة: آح عند السعال، وأخرج ما صحفته العامة، ثم أخرج التسمية بالجمل نحو: تأبط شراً، لأنه جملة[1] على الرغم أن رجلاً كالإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي[2] هاجم المنطق اليوناني هجوماً شديداً، لاسيما في كتابه "صون المنطق والكلام عن فني المنطق والكلام"، إلا أننا نلحظ تأثره الواضح به، ولعل هذا يشير إلى تغلغل المنطق في النحو وفي كافة العلوم العربية والإسلامية في زمانه. إن أفضل حد للكلمة عند السيوطي هو قوله إنها: "قول مفرد مستقل أو منوي معه[3] ثم يسير السيوطي على طريقة المناطقة في تجويدهم لحدهم الجامع المانع، فيخرج بالقول كافة الدوال الأخرى، كالخط والإشارة والعُقَد والنُصب، والعقدة مصطلح في إفادة الأعداد باستخدام الأيدي، أما النصبة، فهي مشتقة من نصب ينصب نصباً، ومنه النُصُب، أي ما كان منتصباً ليدل على شيء معين أو يرمز له[4] ويخرج بالمفرد المركب؛ وهو الذي يدل جزؤه على جزء معناه، ويخرج المستقل أبعاض الكلم التي تدل على معنى مع غيرها، أي أنه ليست مستقلة بنفسها، ومثالها حروف المضارعة وتاء التأنيث وياء النسب[5] ويظهر أثر المنطق أيضاً في تعريف الإمام السيوطي للحرف، إذ يقول إنه: "لا علامة له وجودية، بل علامته أن لا يقبل شيئاً من خواص الاسم و لا من خواص الفعل[6].

هذا وقد بالغ بعض المتأخرين من النحاة في الأخذ من المناطقة في المصطلحات والمفاهيم؛ فمن متأخري النحاة من حاول تقسيم الألفاظ من حيث مدلولها

---

1 ابن يعيش، ت. ط. 18/1

2 ت 911هـ

3 السيوطي 1975م1/4

4 السماراني، د. ت. ط 8

5 السيوطي 1975م 4/1

6 السيوطي 1975م 4/1

الفردي ومدلولها التركيبي، تقسيماً منطقياً تجريدياً على طريقة المناطقة في الحديث عن الموجودات، وذلك هو سليمان بن محمد المالقي المعروف بابن الطراوة[1]، وحديث ابن الطراوة بعيد كل البعد عن حديث سيبويه في تناوله لتقسيم الكلم، وحديثه عن الألفاظ؛ فحديث سيبويه حديث بسيط وفطري يتماشى مع منطق اللغة، وعلى العكس منه حديث ابن الطراوة المنطقي الشكلي الذي يقوم على إعمال الفكر والنظر بصورة تجريدية؛ يقول ابن الطراوة: "تنقسم الألفاظ إلى واجب وممتنع وجائز؛ فالواجب رجلٌ وقائمٌ ونحوهما، مما يجب أن يكون في الوجود ولا ينفك الوجود عنه؛ والممتنع لا قائم ولا رجل، إذ يمتنع أن يخلو الوجود من أن يكون لا رجل فيه ولا قائم؛ والجائز زيدٌ وعمرو، لأنه جائز أن يكون أو لا يكون؛ قال: فكلام مركب من واجبين لا يجوز نحو: رجلٌ قائم، لأنه لا فائدة فيه، وكلام مركب من ممتنعين أيضاً لا يجوز نحو: رجلٌ لا قائم، لأنه كذب، ولا فائدة منه؛ وكلام مركب من واجب وجائز صحيح، نحو: زيدٌ قائم؛ وكلام مركب من ممتنع وجائز لا يجوز ولا من جائز وممتنع، نحو: زيد لا قائم ورجلٌ لا قائم، لأنه كذب، إذ معناه: لا قائم في الوجود؛ وكلام مركب من جائزين لا يجوز، نحو: زيدٌ أخوك، لأنه معلوم، لكن بتأخيره صار واجباً فصح الإخبار به، لأنه مجهول في حق المخاطب. فالجائز يصير بتأخيره واجباً، ولو قلت: زيد قائم، صحّ، لأنه مركب من جائز وواجب، فلو قدمت وقلت: قائم زيد، لم يجز، لأن زيد صار بتأخيره، واجباً فصار الكلام مركباً من واجبين، فصار بمنزلة: قائمٌ رجل"[2]. أما سيبويه فقد تحدث عن الاستعمالات أو التراكيب اللغوية

1 ت 528هـ

2 السيوطي د. ت. ط 14

من حيث دلالتها في باب (الاستقامة من الكلام والإحالة). قال: "فمنه: مستقيمٌ حسن ومحال، ومستقيم كذب ومستقيم قبيح وهو ما محال كذب، وأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس وسآتيك غداً، وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره، فتقول: أتيتك غداً، أو: سآتيك أمس. وأما المستقيم الكذب، فقولك: حملت الجبل وشربت ماء البحر، ونحوه، وأما المستقيم القبيح، فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيت، وكي زيداً يأتيك، وأشباه هذا، وأما المحال الكذب فأن تقول: سأشرب ماء البحر أمس[1]. والفرق واضح بين تناول الرجلين للموضوع، فابن الطراوة يتحدث عن الموجودات، أما سيبويه فيتحدث عن عرف اجتماعي، هو دلالة الاستعمال اللغوي كما تعارف عليها العرب؛ فهو يتبنى المنطق اللغوي السائد لديه، ومصطلحاته التي استخدمها من استقامة واستحالة وقبح وحسن، تتماشى مع منطق اللغة، بعكس مصطلحات ابن الطراوة المنطقية. يدل على اهتمام المتأخرين بالحدود أن بعضهم ألف فيها كتباً كاملة لا تشمل الموضوعات النحوية سوى الحدود، ومن هؤلاء أحمد بن محمد شهاب الدين الآبدي[2] الذي حاول أن يضع تعريفاً لكل ما يحتاجه النحوي، ومن تعريفاته أو حدوده قوله: "حد الكلمة اللفظ الدال بالقوة أو بالفعل على معنى مفرد. حد الكلام ما تضمن من الكلم إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته. حد الكلم ما تركب من ثلاث كلمات فصاعداً، أفاد أو لم يفد، فهو أعم من الكلام، مثال الكلمة: زيد، ومثال الكلام: زيد قائم، ومثال الكلم: أن قام زيد، مثال ما اجتمع فيه الكلام والكلم:زيد أبوه قائم، حد اللفظ: هو الصوت المشتمل على بعض الحروف،

1 سيبويه 1988م 1/25- 26

والصوت هو الهواء المنضغط بين القارع والمقروع، والانضغاط هو الانحراف، حد التركيب ضم كلمة إلى مثلها فأكثر[1].

خاتمة البحث:

توصل البحث إلى أن تعريفات سيبويه أو حدوده كانت مجرد محاولات للتمييز بين المفاهيم المختلفة، ولم يعن مطلقاً بفكرة الحد الجامع المانع التي عند المناطقة؛ فكانت تعريفاته محاولات للتقريب والتعليم، بينما يحصرون همهم في معرفة كنه الشيء أو ماهيته وجوهره، ليضعوا له الحد بصورة دقيقة تمييزه عن الأشياء الأخرى في الموجودات، ثم يذكرون من بعد ذلك الفصول والرسوم. إن منهج سيبويه ومن عاصره من النحاة يختلف اختلافاً كبيراً عن منهج المناطقة، فهو يستخدم الاستقراء والوصف منهجاً للدراسة اللغوية، بينما يستخدم المناطقة قسمة عقلية شكلية أو صورية تعني أولاً بوضع القواعد أو الحدود التي تحيط بالمفردات والاجتهاد في جعل هذه الحدود جامعة مانعة، ويمكن للمرء أن يقول وهو مطمئنٌ لما يقول إن سيبويه لم يتأثر مطلقاً بعلم المنطق.

هذا والحمد لله في الأولى وفي الآخرة وصل اللهم على محمد وأهله وصحبه إلى يوم الدين.

المصادر والمراجع:

(1) القرآن الكريم.

(2) الآبدي، أحمد بن محمد بن شهاب، (1990م)، كتاب الحدود، تحقيق د. المتولي رمضان الدميري، الشروق للطباعة والنشر والإعلان، المنصورة.

1 الآبدي 1990م 66

(3) ابن الحاجب، عثمان (1982م) الكافية في النحو، شرح الرضي الاستزابادي، دار الكتب العلمية، ط3، بيروت.

(4) ابن السراج، أبوبكر محمد بن سهل، (1985م)، الأصول في النحو، تحقيق د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت.

(5) ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد، (د. ت. ط) الرد علي المنطقيين، دار المعرفة، بيروت.

(6) ابن جني، أبو الفتح عثمان، (د.ت. ط) الخصائص، دار الهدي ط2، بيروت.

(7) ابن فارس، أحمد (1963م) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق مصطفي الشويحي، مؤسسة بدران، بيروت.

(8) ابن هشام، جمال الدين محمد (1984م)، قطر الندي وبل الصدي، المكتبة العصرية، القاهرة.

(9) ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (د. ت. ط) مكتبة المتنبئ، القاهرة.

(10) أبو المكارم، علي (1967م)، الظواهر اللغوية في التراث النحوي، دار القاهرة الحديثة ط2، القاهرة.

(11) أرسطو، (1948م) منطق أرسطو، ترجمة حنين بن إسحق وآخرين، تحقيق د. عبد الرحمن بدوي، دار الكتب المصرية، القاهرة.

(12) الأسعد، د. عبد الكريم، (1983م) بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة، دار العلوم للطباعة والنشرط1، الرياض.

(13) الأشموني، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد (د. ت. ط)،شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك، مطبعة مصطفي البابي الحلبي وشركائه، القاهرة.

(14) الآمدي، سيف الدين، (1993م)، المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين، تحقيق د. حسن محمود الشافعي، مكتبة وهبة ط3 ،القاهرة.

(15) أيوب، د. عبد الرحمن(1957م) دراسات نقدية في النحو العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

(16) التوحيدي، ابوحيان، (1950م)الإمتاع والمؤانسة، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين، المكتبة العصرية، بيروت.

(17) الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف، (1991م) كتاب التعريفات، تحقيق د. عبدالمنعم الحفني، دار الرشاد، القاهرة.

(18) حسان، تمام (1979م) اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

(19) الزجاجي، أبو القاسم، (1986م) الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، ط5، بيروت.

(20) السماراني، محمد معصوم بن الشيخ سالم (د. ت. ط)، حاشية تشويق الخلان، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

(21) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر(1988م)، الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة.

(22) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (1970م) صون المنطق والكلام عن فني المنطق والكلام، تحقيق علي سامي النشار وسعاد علي عبد الرازق، دار النصر، القاهرة.

(23) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (1975م) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، شرح وتحقيق عبد السلام هارون وعبد العال السيد مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت.

(24) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(د. ت. ط) الاقتراح في أصول علم النحو، دار المعارف، حلب.

(25) الصبان، محمد بن علي (د. ت. ط)، حاشية الصبان علي شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك ومعه شواهد العيني، مطبعة عيسي البابي الحلبي وشركائه، القاهرة.

(26) طباطبائي، مصطفي (1990م)، المفكرون المسلمون في مواجهة المنطق اليوناني، ترجمه عن الفارسية عبد الرحيم ملازئي، دار ابن حزم، بيروت.

(27) عيد، محمد (1973م) أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة.

(28) الغزالي، أبو حامد (1993م) معيار العلم في فن المنطق، تحقيق علي بو ملحم، دار الهلال ط1، بيروت.

(29) الفارابي، أبو النصر محمد بن طرحان(1968م)، إحصاء العلوم، تحقيق أمين عثمان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

(30) الفارابي، أبو النصر محمد بن طرخان (1968م) الألفاظ المستعملة في المنطق، تحقيق محسن مهدي، دار المشرق ط2، بيروت.

(31) الفارابي، أبو النصر محمد بن طرخان (1971م) شرح الفارابي لكتاب أرسطو (في العبارة)، تحقيق ولهلم كوتش اليسوعي وستانلي مور اليسوعي، دار المشرق ط2، بيروت.

(32) فندريس، جوزيف (1950م)، اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

(33) الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (د. ت. ط)، القاموس المحيط، دار الجيل، بيروت.